

Distr.: General
20 June 2001
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠١

جنيف، ٢-٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠١

البند ١٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية المستدامة

كفالة تمهيد انتقال البلدان من مركز أقل البلدان نموا بعد إخراجها من قائمة أقل البلدان نموا

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - في قراره ٣٤/٢٠٠٠ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠، طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الأمين العام أن يعد تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ أحكام الفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٢٠٦/٤٦ وأن يقدم توصيات بشأن التدابير الإضافية التي يمكن اتخاذها لكفالة تمهيد انتقال البلدان من مركز أقل البلدان نموا بعد إخراجها من قائمة أقل البلدان نموا. ويستجيب هذا التقرير لذلك الطلب بالقدر الممكن حاليا.

ثانيا - إخراج البلدان من قائمة أقل البلدان نموا وانتقالها من مركز أقل البلدان نموا

٢ - كلفت لجنة السياسات الإنمائية بأن تحدد البلدان التي ينبغي اعتبارها من "أقل البلدان نموا". وتنطوي هذه العملية على إمكانية إدخال إضافات إلى قائمة أقل البلدان نموا وتقديم ترشيحات بشأن إخراج بلدان من القائمة، أي إخراج البلدان التي نجحت في "رفع" المستوى الذي بلغته من التنمية. وترد المعايير المعتمدة حاليا لإدراج بلد ما في القائمة أو لإخراجها منها في تقرير اللجنة عن دورتها الثانية^(١).

* E/2001/100

٣ - وفي الفقرة ٤ من قرارها ٢٠٦/٤٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، تؤكد الجمعية العامة على ضرورة تمهيد انتقال البلدان من مركز أقل البلدان نموا لتجنب الإخلال بخططها وبرامجها ومشاريعها الإنمائية، وتدعو الحكومات والمنظمات الدولية والأطراف المعنية الأخرى إلى اتخاذ الخطوات الملائمة لكفالة تمهيد عملية الانتقال. كما تنص الفقرة ٥ من القرار على ضرورة أن يتم إخراج بلد ما من القائمة بعد مرور فترة انتقال مدتها ثلاث سنوات تبدأ فور إحاطة الجمعية العامة علما بالنتيجة التي توصلت إليها لجنة السياسات الإنمائية، لجنة التخطيط الإنمائي سابقا، فيما يتعلق بإخراج ذلك البلد من القائمة.

ثالثا - فترة الانتقال من مركز أقل البلدان نموا

٤ - خلال دورتها الثالثة، لاحظت لجنة السياسات الإنمائية أن مفهوم فترة الانتقال المحدد في الفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ٢٠٦/٤٦ قد يكون مختلفا عن مفهوم التمهيد لعملية الانتقال المشار إليه في الفقرة ٤ من قرار المجلس ٣٤/٢٠٠٠. وترى اللجنة أن الجمعية العامة تشير إلى فترة انتقال "تسبق إخراج البلد من قائمة أقل البلدان نموا" في حين أن المجلس يشير إلى الآثار المترتبة على إخراج البلد من قائمة أقل البلدان نموا، أي أنه يشير إلى عملية انتقال "تلي إخراج البلد من القائمة". كما أعربت اللجنة عن رأي مفاده أن فترة الانتقال "التي تسبق إخراج البلد من القائمة" تبدأ حالما تخطط الجمعية العامة علما بالتوصية الأولية للجنة بإخراج بلد ما من القائمة. وعليه، فإن الأمر يتعلق بفترة الثلاث سنوات ما بين التوصية الأولية وقرار الجمعية العامة بإخراج البلد من القائمة، وذلك شريطة أن تعيد اللجنة تأكيد توصيتها في الاستعراض التالي الذي تجريه بعد ثلاث سنوات. أما فترة الانتقال "التي تلي إخراج البلد من القائمة"، فإنها عبارة عن فترة غير محددة تلي تأييد الجمعية العامة للتوصية الثانية للجنة بإخراج البلد من القائمة.

٥ - وتترتب على هذين التفسيرين لفترة الانتقال آثار مختلفة في السياسات. فعملية تمهيد فترة الانتقال التي تسبق إخراج البلد من القائمة قد تنطوي على اتخاذ التدابير اللازمة لتهيئة بلد من أقل البلدان نموا للتصدي لخسارة بعض الفوائد، التي يمكن أن يتكبدها في حال تأكد إخراجه من القائمة في نهاية فترة الانتقال التي مدتها ثلاث سنوات. وفي حال فترة الانتقال التي تلي إخراج البلد من القائمة، فإن عملية تمهيد الانتقال تتصل بمسألة سحب الفوائد بعد إخراج البلد من القائمة، وبصورة خاصة بمسألة ما إذا كان ينبغي أن يتم ذلك تدريجيا أو على الفور.

رابعاً - الفوائد المرتبطة بمركز أقل البلدان نمواً

٦ - تتصل الفوائد الأساسية المرتبطة بمركز أقل البلدان نمواً بثلاثة مجالات رئيسية، وهي: التجارة المتعددة الأطراف، وتمويل التنمية، والتعاون التقني.

٧ - طالما استفادت أقل البلدان نمواً، مقارنة بالبلدان النامية الأخرى، من مزايا محددة بموجب نظام الأفضليات المعمم لمجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ومنظمة التجارة العالمية. فبموجب نظام الأفضليات المعمم، يستطيع بلد من البلدان المتقدمة النمو أن يعتمد شروطاً تساهلية من جانب واحد بالنسبة للرسوم الجمركية المفروضة على الواردات من البلدان النامية. ويحدد كل بلد من البلدان المستوردة نظامه الخاص، بما في ذلك أنواع المنتجات المشمولة بهذه الشروط التساهلية وحجم الواردات منها. وإن بعض البلدان المتقدمة النمو، مثل سويسرا والنرويج ونيوزيلندا، تشمل بفوائد نظام الأفضليات المعمم جميع المنتجات التي يكون مصدرها أقل البلدان نمواً. وستحقق فوائد إضافية في إطار مبادرة "أي شيء فيما عدا الأسلحة" التي أعلن عنها مؤخرًا الاتحاد الأوروبي والتي تهدف إلى إلغاء الحصص والرسوم الجمركية بالنسبة لجميع المنتجات، فيما عدا الأسلحة العسكرية، الواردة من كل البلدان التي تنتمي إلى فئة أقل البلدان نمواً، علماً بأن عملية تحرير تجارة السكر والأرز والموز لن تبدأ قبل الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩، وذلك حسب السلعة المعنية. إلا أنه أعرب عن رأي مفاده أن الخطط التفضيلية، مثل نظام الأفضليات المعمم، لا تنجح إلا بصورة محدودة في تحقيق نمو هام في الصادرات أو تعزيز نصيب المتفعين بتلك الخطط من التبادلات التجارية^(٦).

٨ - وتتحقق الفوائد عادة في مجال تمويل التنمية من خلال الالتزامات الطوعية التي تعهدت بها البلدان المتقدمة النمو. وفي برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً، أكدت جميع الجهات المانحة من جديد الالتزام التي كانت قد تعهدت بالوفاء به والمتمثل في بلوغ هدف تخصيص ٠,١٥ في المائة من إجمالي ناتجها المحلي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأقل البلدان نمواً. بالإضافة إلى ذلك، فقد طلب من البلدان المانحة، التي حققت بالفعل هدف الـ ٠,١٥ في المائة، أن تكثف جهودها لتحقيق هدف الـ ٠,٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠. وفي الإعلان الختامي لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً (بروكسل، بلجيكا، ١٤-٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١)، تعهدت الجهات المانحة "بالوفاء على وجه السرعة بالهدف المتمثل في تخصيص ٠,١٥ في المائة أو ٠,٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأقل البلدان نمواً، كما هو متفق عليه"^(٧). علاوة على ذلك، تضمن الإعلان تعهداً بتعزيز فعالية المعونة وتنفيذ توصية تقدمت بها الدول

الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بتخفيف القيود المفروضة على المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً.

٩ - أما فيما يتعلق بتحقيق الفوائد في مجال التعاون التقني، فيوجد حالياً إطار متكامل لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة، بما في ذلك تدعيم القدرات البشرية والمؤسسية من أجل مساعدة أقل البلدان نمواً في أنشطتها التجارية. كما أن الهدف من هذا الإطار - الذي تشترك في إدارته منظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وصندوق النقد الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومركز التجارة الدولي - تحقيق أقصى قدر ممكن من الفوائد التي قد تستمدّها أقل البلدان نمواً من المساعدة التقنية التي توفرها تلك المؤسسات.

خامساً - حالة بوتسوانا

١٠ - تمثل بوتسوانا البلد الوحيد الذي انتقل من مركز أقل البلدان نمواً. وتبين من الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات والذي اضطلعت به اللجنة في عام ١٩٩١ أن بوتسوانا تفي بالمعايير المطلوبة لإخراجها من القائمة. وفي قرارها ٢٠٦/٤٦، أحاطت الجمعية العامة علماً بتوصية اللجنة بإخراج بوتسوانا من القائمة على أن يتم ذلك بعد مرور فترة انتقال مدتها ثلاث سنوات وفقاً لأحكام الفقرة ٥ من القرار. وفي عام ١٩٩٤، أخرجت بوتسوانا من القائمة بعد أن تبين من الاستعراض الثاني الذي أجري بعد ثلاث سنوات أنها تفي بالمعايير المطلوبة. وبالتالي، فإن فترة الانتقال التي سبقت إخراج بوتسوانا من القائمة شملت السنوات ١٩٩١ إلى ١٩٩٤ في حين أن فترة الانتقال التي تلت إخراجها من القائمة بدأت اعتباراً من عام ١٩٩٤.

١١ - وانخفض صافي مجموع المبالغ التي حصلت عليها بوتسوانا في شكل مساعدة إنمائية رسمية من ١٣٦ مليون دولار في عام ١٩٩١ إلى ٨٩ مليون دولار في عام ١٩٩٤، إلا أنه بلغ ١٢٢ مليون دولار في عام ١٩٩٧ (بالمعدلات الجارية) (انظر الجدول ١). إلا أن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية على الصعيد العالمي (أي إلى جميع البلدان) انخفضت أيضاً بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٧. وبين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٤، انخفض نصيب بوتسوانا من مجموع تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية المقلصة، إلا أنه كان في عام ١٩٩٧ أكبر مما كان عليه في عام ١٩٩١. بالمثل، فإن نصيب بوتسوانا من صافي مجموع تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى انخفض من ٠,٧٧ في المائة في عام ١٩٩١ إلى ٠,٤٧ في المائة في عام ١٩٩٤، إلا أنه بلغ ٠,٨٦ في المائة في عام ١٩٩٧. ولا تتوفر معلومات عن التغيرات في الأفضليات التجارية، إلا أن قيمة صادرات بوتسوانا انخفضت من مبلغ ٢,٣٢٨

مليون دولار في عام ١٩٩١ إلى ٢,٢٨٥ مليون دولار في عام ١٩٩٤ وارتفعت إلى ٢,٨٢٤ مليون دولار بحلول عام ١٩٩٧ (بالمعدلات الثابتة لعام ١٩٩٥) (انظر الجدول ٢). أما نصيب بوتسوانا من إجمالي قيمة صادرات أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (بالمعدلات الجارية)، فانخفض من نسبة ٢,٨٢ في المائة في عام ١٩٩١ إلى ٢,٧٥ في المائة في عام ١٩٩٤ وإلى ١,٩ في المائة في عام ١٩٩٩.

١٢ - إلا أن حالة بوتسوانا لا تكفي للتوصل إلى استنتاجات بشأن الآثار التي قد تترتب على فقدان مركز أقل البلدان نمواً، إذ ثمة عوامل أخرى عديدة مسؤولة عن التغيرات التي قد تطرأ على قيمة المعونة والصادرات. ومما يتسم بأهمية خاصة، أن أحد الأسباب التي أدت إلى إخراج بوتسوانا من القائمة هو وضعها الخاص فيما يتعلق بقاعدة صادراتها. وبالتالي، فلا يمكن تحديد الآثار المترتبة على إخراج بلد ما من القائمة دون إجراء فحص أكثر تفصيلاً لطبيعة فترة الانتقال التي تلت إخراجها من القائمة. وقد يتطلب ذلك الحصول من الجهات المانحة والشركاء التجاريين على المعلومات المتصلة بالفوائد التي تنتفع بها حالياً الدول التي يحتمل إخراجها من القائمة وبالتغيرات التي قد تحصل نتيجة لذلك.

سادساً - التوصيات المقدمة إلى المجلس

١٣ - فيما يتعلق بالتفسيرين المختلفين لفترة الانتقال، يوصى بأن يبقى المجلس على فترة الانتقال التي مدتها ثلاث سنوات والتي تسبق إخراج بلد ما من القائمة وأن يؤكد في الوقت نفسه أهمية فترة الانتقال "التي تلي إخراج البلد من القائمة" بوصفها حيوية للحفاظ على الطابع الإيجابي لتوقعات البلد في مجال التنمية.

١٤ - وتوحي المعلومات المتاحة بأن الفوائد التي توفر للبلدان التي تعتبر من أقل البلدان نمواً أو الفوائد التي تحصل عليها تلك البلدان تشكل مجموعة غير محددة تحديداً جيداً. إذ أن تلك الفوائد قد تختلف باختلاف الجهة المانحة وتتصل عادة بالأفضليات التجارية وبحجم المعونة الإنمائية الرسمية. إلا أنه لا يتوفر لدى الأمانة العامة معلومات مفصلة بشأن الفوائد المحددة التي توفرها البلدان الصناعية. وبالتالي، فليس من الممكن في الوقت الراهن تقديم توصيات محددة بشأن التدابير الإضافية التي يمكن اتخاذها لكفالة تمهيد انتقال البلدان من مركز أقل البلدان نمواً بعد إخراجها من القائمة. إلا أنه يوصى بأن تخضع الفوائد المتاحة للبلد الذي يتم إخراجها من القائمة لتقليص تدريجي يتماشى مع الاحتياجات الخاصة لذلك البلد بدلاً من وقف توفير تلك الفوائد على الفور. إلا أنه يمكن توحي أن توضع هذه التوصيات على أساس كل حالة على حدة وأن تستهدف، بالتالي، بلداناً مختلفة من فئة أقل البلدان نمواً.

١٥ - واقترحت لجنة السياسات الإنمائية أن يطلب من الجهات الشريكة في التنمية والمنظمات المتعددة الأطراف ذات الصلة إتاحة المعلومات المتعلقة بموقفها المحتمل من إخراج بلد ما من القائمة قبل أن تعقد اللجنة دورتها الرابعة (نيسان/أبريل ٢٠٠٢). وينبغي أن تشمل هذه المعلومات التدابير المقرر اتخاذها بالنسبة لفقدان الفوائد في مجالات التجارة، والمعونة المالية، والمساعدة التقنية. فمن شأن إتاحة هذه المعلومات أن يمكن الأمانة العامة من أن تقيم بصورة أدق الآثار التي قد تترتب على إخراج بلد ما من القائمة ومن أن تحدد التدابير العملية التي يمكن اتخاذها لكفالة تمهيد انتقاله من مركز أقل البلدان نمواً.

المواشي

- (١) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، عام ٢٠٠٠، الملحق رقم ١٣ (E/2000/33).
- (٢) انظر ورقة من إعداد أمانة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي صدرت في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ عن منظمة التجارة العالمية: "وصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق: أين تكمن العقبات؟" (Market access for the least developed countries: Where are the obstacles?) (WT/LDC/HL/19).
- (٣) انظر A/CONF.191/L.20، الفقرة ٨.

الجدول ١ - المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى بوتسوانا، ١٩٩٠-١٩٩٩ (بملايين دولارات الولايات المتحدة)

الجهة المستفيدة من المعونة	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
بوتسوانا	١٤٨	١٣٦	١١٤	١٣٤	٨٩	٩٠	٧٥	١٢٢	١٠٦	٦١
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	١٧ ٤٥٢	١٧ ٦٩٧	١٩ ١٢٢	١٧ ٣٦١	١٨ ٨٩٤	١٨ ٣٨٧	١٦ ٠٨٣	١٤ ٢١٤	١٣ ٥٦٩	١٢ ٠٠٦
العالم	٥٧ ٢٨٢	٦١ ٨٦٥	٦١ ٤٣٧	٥٦ ٨٠٩	٦٠ ٩٢٩	٥٩ ٦١٠	٥٦ ٤٠٠	٤٨ ٢٩٦	٥٠ ٢١٢	٥١ ٥٦٨
نصيب بوتسوانا من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية محسوبا بالنسبة المئوية	٠,٢٦	٠,٢٢	٠,١٩	٠,٢٤	٠,١٥	٠,١٥	٠,١٣	٠,٢٥	٠,٢١	٠,١٢
نصيب بوتسوانا من المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى محسوبا بالنسبة المئوية	٠,٨٥	٠,٧٧	٠,٦٠	٠,٧٧	٠,٤٧	٠,٤٩	٠,٤٦	٠,٨٦	٠,٧٨	٠,٥١

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، "التعاون في مجال التنمية" (سنوات مختلفة).

الجدول ٢ - عمليات التبادل التجاري الدولي لبوتسوانا، ١٩٩٨-١٩٩٠
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

السنة	الواردات، بالمعدلات الجارية			الواردات، بالمعدلات الثابتة ^أ			الصادرات، بالمعدلات الجارية			الصادرات، بالمعدلات الثابتة ^أ		
	أفريقيا			أفريقيا			أفريقيا			أفريقيا		
	جنوب	النصيب	الصحراء	جنوب	النصيب	الصحراء	جنوب	النصيب	الصحراء	جنوب	النصيب	الصحراء
	بوتسوانا	(النسبة المئوية)	بوتسوانا	بوتسوانا	(النسبة المئوية)	بوتسوانا	بوتسوانا	(النسبة المئوية)	بوتسوانا	بوتسوانا	(النسبة المئوية)	بوتسوانا
١٩٩٠	١ ٨٨٧	٧٢ ٧٥٩	٢,٥٩	٢ ٢١٣	٧٧ ١٥٩	٢,٨٧	٢ ٠٨٧	٧٨ ٣٨٨	٢,٦٦	٢ ٢١٧	٧٤ ٤١٢	٢,٩٨
١٩٩١	١ ٨٠٥	٧٣ ٣٨٠	٢,٤٦	٢ ٠٤٦	٧٨ ٨٦٤	٢,٥٩	٢ ٠٩١	٧٤ ٠١٣	٢,٨٢	٢ ٢٩٥	٧٤ ٤٨٢	٣,٠٨
١٩٩٢	١ ٧٢٤	٨١ ٥٤٩	٢,١١	١ ٨٨٥	٧٩ ٤٣٩	٢,٣٧	١ ٩٩٨	٧٨ ٢٧٦	٢,٥٥	٢ ١٤٠	٧٤ ٣٩٦	٢,٨٨
١٩٩٣	١ ٥٦٢	٧٦ ١٥٤	٢,٠٥	١ ٧١٦	٨١ ٩٣٣	٢,٠٩	١ ٩٦٠	٧١ ٥٩٥	٢,٧٤	٢ ١١٢	٧٦ ٨٥٤	٢,٧٥
١٩٩٤	١ ٥٩٧	٨٠ ٢٥١	١,٩٩	١ ٧٠٥	٨٤ ٧١٦	٢,٠١	٢ ١٢٤	٧٧ ٢٢٩	٢,٧٥	٢ ٢٥٣	٨٠ ٦٦٦	٢,٧٩
١٩٩٥	١ ٧٦٥	٩٤ ٢٢٦	١,٨٧	١ ٧٦٥	٩٤ ١٢١	١,٨٨	٢ ٤٣٥	٨٧ ٤٢٩	٢,٧٨	٢ ٤٣٥	٨٧ ٤١٨	٢,٧٩
١٩٩٦	١ ٧٩٢	٩٥ ٤٠٩	١,٨٨	١ ٩٢٧	١٠١ ٧٤٢	١,٨٩	٢ ٦٥٧	٩٦ ٤٠٣	٢,٧٦	٢ ٨٣٥	٩٦ ٥٦٢	٢,٩٤
١٩٩٧	١ ٧٦٦	١٠٣ ٣٧٠	١,٧١	١ ٩٤٥	١٠٨ ١٣١	١,٨٠	٢ ٢١٠	٩٦ ٨٣٧	٢,٢٨	٢ ٧٨٥	١٠٠ ٨٤٣	٢,٧٦
١٩٩٨	١ ٦٤٦	٩٩ ٢٦٠	١,٦٦	١ ٩٧١	١١٠ ٢٨٩	١,٧٩	١ ٧٠٥	٨٦ ٦٥٢	١,٩٧	٢ ٦١٠	١٠٣ ٨٥٦	٢,٥١
١٩٩٩	١ ٩٨٢	٩٩ ٦٩٢	١,٩٩	٢ ٠٤٤	١١١ ٥٢٦	١,٨٣	١ ٦٥٠	٨٧ ٠٧٩	١,٩٠	٢ ٤٤٨	١٠٣ ٨٩٠	٢,٣٦

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، ٢٠٠١ (قرص مضغوط - ذاكرة قراءة فقط).

(أ) سنة الأساس بالنسبة للمعدلات الثابتة هي عام ١٩٩٥.